حوليات آداب عين شمس المجلد 52 (عدد يوليو – سبتمبر 2024)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

دور الشرطة المجتمعية الكويتية في تعزيز الأمن الوطني في ضوء نظرية تشارك المسؤولية

د. خالد يعقوب يوسف العمار*

أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية كلية الشرطة
immortal-q8i@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/07/24
تاريخ قبول البحث: 2024/07/28
تاريخ النشر: 2024/09/30

المستخلص:

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى بيان دور الشرطة المجتمعية الكويتية في تعزيز الأمن الوطني في ضوء نظرية تشارك المسؤولية.

منهجية الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، على اعتباره المنهج الأكثر ملاءمة لطبيعة البحث الحالي وتحقيق أهدافه.

فرضية الدراسة: نظرية تشارك المسؤولية تعزز من دور الشرطة المجتمعية الكويتية في حماية الأمن الوطني.

نتائج الدراسة: نظرية تشارك المسؤولية من شأنها أن تعزز من الدور الواقعي لأجهزة الأمن في حماية الأمن الوطني، وذلك من خلال دور الشرطة المجتمعية بشكله الصحيح والقانوني، وبناءً على مبدأ الشراكة الفعلية الكاملة دون سيادة لطرف على آخر، وفي الوقت نفسه ضمان فاعلية متكاملة لمختلف الأطراف في أداء مهامهم المرتبطة بحفظ الأمن وتعزيزه في المجتمع. فاعلية عمل الشرطة المجتمعية يجب أن تتم في إطار قانوني منظم لهذا العمل، ووجود وعي مجتمعي كامل لحقيقة مفهوم الشراكة الكاملة مع أجهزة الأمن لتعزيز الأمن في المجتمع، ووجود تطبيق فعلي على أرض الواقع للشراكة بين أجهزة الأمن والمجتمع وأفراده في إطار نظرية تشارك المسؤولية حتى تتحقق الفاعلية المنشودة. التجربة الكويتية في إطار الشرطة المجتمعية لا تزال بحاجة إلى مزيد من التطوير والتعديل، ووضع أسس أكثر وضوحاً من شأنها تفعيل دور الشرطة المجتمعية على أرض الواقع.

الكلمات المفتاحية: الشرطة المجتمعية، الأمن الوطني، نظرية تشارك المسؤولية، مؤسسات المجتمع المدني، دولة الكويت.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2024.

المقدمة

سعت المجتمعات إلى تعزيز الأمن منذ بدايات نشوء مفهوم الدولة، وعملت في سبيل تحقيق ذلك على توظيف مختلف مواردها من أجل الوصول إلى مجتمع آمن ومطمئن وقادر على بلوغ التنمية المستهدفة، وحتى يتسنى ذلك تقوم الدول بتوظيف مختلف أجهزتها الأمنية وبالتعاون مع المؤسسات الرسمية الأخرى ذات الصلة من أجل العمل على ترسيخ الأمن، فهو ما يحقق مجتمعاً آمناً ومزدهراً وقادراً على التطور والتنمية، إذ يعتبر التصدي لمختلف الظواهر المخلّة بالأمن من أبرز مهام الأجهزة الأمنية التي حددها القانون، فما تمتلكه هذه الأجهزة من عنصر بشري مدرب ومؤهل، وكذا أجهزة ومعدات ووسائل وأدوات، إلى جانب ما تمتلكه من خبرات ومهارات ومعارف، تجعلها قادرة على تعزيز الأمن المنشود.

نتيجة لتعاظم التحديات الأمنية التي باتت تواجه الدول والمجتمعات في العصر الحديث، وتطور التحديات التي تهدد أمن الدول والمجتمعات، بدأ الاتجاه نحو تبني آليات جديدة في التعامل مع هذه التحديات والتهديدات الأمنية، ومن أبرز هذه الاتجاهات تضافر جهود مختلف المؤسسات المدنية والأمنية في الدولة من أجل تعزيز الأمن، وقد ساهمت الاتجاهات المعاصرة في رواج نظريةتشارك المسؤولية، وظهر التطبيق العملي لهذه النظرية في رفع مستويات التنسيق والتعاون بين الأجهزة الأمنية المدنية وغير المدنية في الدولة، إذ جاءت هذه النظرية بمثابة اتجاه متوازن بين مختلف الاتجاهات التي دعت إلى تكامل مؤسسات الدولة وأجهزتها المختلفة، حيث دعت النظرية إلى تشارك المسؤولية وفقاً لما يحدده الدستور من صلاحيات ومهام يجب تشاركها، ونادى هذا الاتجاه بتحديد مهام تشارك المسؤولية في إطار ضمان الاستقرار، إلى جانب المشاركة في حفظ الأمن الداخلي للدولة، وبالشكل الذي يحقق الأمن المجتمعي الذي يساهم بدوره في تنمية الدولة وتطورها (Bland, 1999).

تقوم نظرية تشارك المسؤولية "Theory of Shared Responsibility"بحسب "Bland" بناءً على ثلاث دعائم رئيسة تحدد طبيعة التفاعل داخل العلاقة بين الطرفين، وهي المبادئ الأساسية (Principles) التي تحدد أطر التعاون، ثم المعايير (Norms) التي تتحكم في تحديد الواجبات والمهام، والقواعد (Rules)التي ترسم المباح والمحظور من الأفعال التي يقوم بها أو يحجم عنها الفاعلون داخل النظام. هذه الدعائم مجتمعة تدخل في عملية صنع القرار، والتي هي ممارسات تأتي محصلة لتطبيق واحد من الخيارات المتاحة بناءً على العناصر السابقة (تشابمان، 2015).

من جهة أخرى، يمكن لنظرية تشارك المسؤولية رصد تغيرات العلاقة بين المؤسستين المدنية والأمنية في أوقات الأزمات، إذ تكون العلاقة في مثل تلك الأوقات ذات طابع سريع فيما يرتبط بالقرارات المتخذة، وتصبح الظروف الاستثنائية تتطلب قرارات حاسمة وسريعة، وهذا ما يجعل من عملية تعزيز الأمن في الظروف الاستثنائية عملية متكاملة لا يمكن تحقيقها بالشكل الأمثل إلا من خلال تشارك المسؤولية بين المؤسسات المدنية وغير المدنية (الرماني، 2003).

نتيجة لما شهدته دولة الكويت من أحداث استثنائية خلال السنوات الماضية، وتحديداً منذ بداية الألفية الثالثة، مثل الهجوم الذي وقع في 8 أكتوبر/تشرين ثاني 2002 حين هاجم مواطنان كويتيان على صلة بجهاديين في أفغانستان مجموعة من مشاة البحرية الأمريكية غير المسلحة أثناء إجراء تدريبات على جزيرة فيلكا، ما أسفر عن

مقتل أحد أفراد المارينز قبل قتل المهاجمين، كذلك خلية العبدلي التي تم ضبطها في 13 أغسطس/آب 2015، وهي خلية تابعة لحزب الله قامت بحيازة كميات كبيرة من الأسلحة والمتفجرات، بالإضافة إلىالتفجيرالذي وقع على مسجد يرتاده الشيعة وسط العاصمة الكويت بتاريخ 26 يونيو/حزيران 2015، وأوقع 27 قتيلاً و227 جريحاً،نتيجة لهذه الأحداث وغيرها، أصبحت عملية تعزيز الأمن في مثل تلك الظروف الاستثنائية تتطلب مزيداً من العمل المشترك والتعاون والتنسيق الأمني بين مختلف الجهات الفاعلة في الدولة، من أجل التعامل بمهارة واحترافية مع مثل تلك الظروف الاستثنائية، وهذا ما يقود إلى دراسة مدى تناغم نظرية تشارك المسؤولية وإمكانية توظيفها في سياق التعاون الأمني بين المؤسسات المدنية المختلفة من جهة، والمؤسسات الأمنية في الدولة من جهة أخرى، وصولاً إلى إشراك بعض المؤسسات العسكرية في حالات محددة لتعزيز الأمن أثناء هذه الظروف الاستثنائية، وتحقيق النجاح في الوصول إلى مستوى أمني مستقر في إطار تشارك المسؤولية لتعزيز الأمن الوطني للدول.

بناءً على ما سبق، ومن واقع التهديداتالتي يمكن أن تواجه دولة الكويت مستقبلاً، ومن أجل العمل على وضع رؤية استراتيجية مستقبلية لمواجهة هذه التهديدات، جاءت هذه الدراسة لبيان دور الشرطة المجتمعيةالكويتية في تعزيز الأمن الوطني في ضوء نظرية تشارك المسؤولية.

مشكلة البحث وأسئلته

تشهد بعض الدول أحداثاً استثنائية تجعل من عملية تعزيز الأمن أكثر صعوبة وحساسية، مثل الظروف التي عاشتها الكويت خلال الألفية الثالثة من وقوع بعض العمليات الإرهابية والتخريبية فيها، إضافة لإحباط بعض المخططات الإرهابية التي كانت تستهدف أمن البلاد واستقرارها، ناهيك عن جائحة كورونا عام 2019 وما تبعها من تداعيات اجتماعية واقتصادية أثرت في الوضع الأمني السائد آنذاك، كل هذه الظروف الاستثنائية تجعل من عملية تعزيز الأمن ضرورة حتمية تحتاج إلى تعاون استثنائي في ضوء تشارك المسؤولية بين المجتمع وأجهزة الأمن من خلال حلقة وصلة فاعلة، وهذا ما يوضح طبيعة حدود العلاقة التي يمكن أن يبنى عليها مبدأ عمل الشرطة المجتمعية في ضوء نظرية تشارك المسؤولية، مع الحفاظ على عدم تداخل الصلاحيات، ورفع مستويات التنسيق الأمني بين إلى أعلى مستوى ممكن من أجل تعزيز الأمن، وهذا ما يعكس مشكلة البحث.

بناءً عليه، يسعى البحث إلى الإجابة عن السؤال الآتي: ما دور الشرطة المجتمعيةالكويتية في تعزيز الأمن الوطني في ضوء نظرية تشارك المسؤولية؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

- السؤال الأول: ما أثر نظرية تشارك المسؤولية في تنسيق جهود تعزيز الأمن بالدولة؟
- السؤال الثاني: ما آليات تشارك المسؤولية بين المجتمع والأجهزة الأمنية في حدود ما أقرته القوانين الوطنية؟
- السؤال الثالث: كيف أثمرت جهود تعزيز الأمن في الظروف الاستثنائية من خلال تفعيل دور الشرطة المجتمعية؟

- السؤال الرابع: ما الضمانات الدستورية والقانونية التي تحفظ حقوق الأفراد وحرياتهم في ضوء نظرية تشارك المسؤولية؟

أهمية البحث

تتضح أهمية الدراسة من أهمية الأمن في الدولة، وضرورة العمل على تعزيزه، وخاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي يمكن أن تشهدها الدولة مستقبلاً، وأهمية وجود إطار قانوني وأمني ينظم عملية التعاون والتنسيق بين الأجهزة المختلفة في الدولة لمواجهة الظروف الاستثنائية. ومن الممكن تحديد أهمية الدراسة بشقيها العلمي والعملي على النحو الآتي:

- الأهمية العلمية: تتمثل في إسقاط نظرية تشارك المسؤولية على الحالات التطبيقية التي عاشتها دولة الكويت أثناء الظروف الاستثنائية، ومدى انطباقها على الحد من التهديدات الإرهابية التي واجهت الدولة، وتقييم مدى نجاح الشرطة المجتمعية بتعزيز الأمن من خلال التنسيق والتعاون بين المجتمع وأجهزة الأمن.
- الأهمية العملية: تتمثل في تحليل دور الشرطة المجتمعيةالكويتية في تعزيز الأمن الوطني في ضوء نظرية تشارك المسؤولية، ووضع تصور مقترح لآليات تطوير هذا الدور في ضوء أية ظروف استثنائية مستقبلية محتملة قد تهدد الأمن الوطني، مع مراعاة الاعتبارات الدستورية والقانونية التي تنظم التعاون بين مؤسسات الدولة المختلفة.

أهداف البحث

يسعىالبحث الحالي إلى تحقيق هدفه الرئيس المتمثل في بيان دور الشرطة المجتمعيةالكويتية في تعزيز الأمن الوطني في ضوء نظرية تشارك المسؤولية، وذلك عبر تحقيق جملة من الأهداف الفرعية على النحو الآتي:

- توضيح ماهية نظرية تشارك المسؤولية، ومناقشة مدى انطباقها على التعاون الأمني الذي شهدته دولة الكويت أثناء الظروف الاستثنائية المختلفة، مثل جائحة كورونا 2019، والعمليات والتهديدات الإرهابية المختلفة ضد الدولة.
- تحليل الأطر الدستورية والقانونية التي من شأنها إضفاء مزيد من المرونة على عملية التعاون الأمني في الدولة، وانعكاسات ذلك على تعزيز الأمن.
- الخروج بمجموعة من النتائج التي من شأنها أن تفيد المختصين وصناع القرار في أجهزة الدولة المختلفة، بالإضافة إلى الباحثين المعنيين بموضوع الدراسة.

فرضية البحث:

يقوم البحث الحالي على الفرضية الآتية: "نظرية تشارك المسؤولية تعزز من دور الشرطة المجتمعية الكويتية في حماية الأمن الوطني".

حدود البحث

تمثلت حدود البحث على النحو الآتي:

- الحدود الموضوعية: دور الشرطة المجتمعية الكويتية في تعزيز الأمن الوطني في ضوء نظرية تشارك المسؤولية.

- الحدود المكانية: دولة الكويت.
- الحدود الزمانية: بدءاً من عام 2000 وما شهدته الدولة من أحداث وتهديدات إرهابية، ووصولاً إلى عام 2024.

منهجية البحث

اتبع البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي،على اعتباره المنهج الأكثر ملاءمة لطبيعة البحث الحالي وتحقيق أهدافه، وذلك من أجل بيان دور الشرطة المجتمعية الكويتية في تعزيز الأمن الوطني في ضوء نظرية تشارك المسؤولية. يساهم هذا المنهج في جمع المعلومات والوقائع حول ظاهرة ما، وتحليلها من أجل الوقوف على طبيعة الحال في الفترة الراهنة وتوجيه العمل في الفترة المستقبلية، وهو ما يمكّن الباحث من الإجابة على أسئلة البحث، واختبار فرضيته، والخروج بنتائج واستنتاجات (عبيدات وآخرون، 2017).

مصادر جمع البيانات

تم الاعتماد في هذا البحث على نوعين من مصادر البيانات الأولية والثانوية، وذلك على النحو الآتي:

- **المصادر الأولية:** هي البيانات التي تم الحصول عليها من مختلف البيانات الرسمية والتصريحات الخاصة بواقع الأمن الوطني في الدولة أثناء الظروف الاستثنائية التي شهدتها البلاد، وكيفية تعامل الأجهزة الأمنية المختلفة مع هذه الظروف.
- **المصادر الثانوية:** هي البيانات التي تم الحصول عليها من المصادر المكتبية، والمراجعة الأدبية للدراسات السابقة، من أجل وضع الأسس العلمية لهذا البحث، مثل الكتب، والأبحاث المحكمة، والرسائل الجامعية، وأوراق العمل.

مصطلحات البحث

تضمن البحث كلاً من المصطلحات الآتية:

- **نظرية تشارك المسؤولية:** "نظرية تقوم على اعتبار أهمية دعم استراتيجية الدفاع الوطني في الدولة، والتي تتسم بشكل أساسي بنشوء علاقة تشاركية كاملة بين المؤسسات المدنية والعسكرية في ضوء الدستور والقانون، وذلك لحماية الأمن، وخاصة في ظل الظروف الاستثنائية، وأن هذا التكامل يتم من خلال فهم الاختلافات الثقافية بين الأطراف المتشاركة في المسؤولية"(Gibson, 2019, p.64). وتعرّف نظرية تشارك المسؤولية إجرائياً في هذه الدراسة بأنها التعاون والتشارك في المسؤولية المجتمعية بين كل من الأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني وأفراده من أجل الحد من الجرائم وتعزيز الأمن.
- **الأمن الوطني:**"توفير الحماية للمواطنين والأفراد المتواجدين على أراضي الدولة، وذلك من خلال استخدام الوسائل الأمنية المختلفة للمحافظة على سير الحياة اليومية بشكل صحيح، وبعيداً عن وقوع أية أزمات تؤدي إلى التسبب بأضرار لمكونات المجتمع البشرية والمادية المختلفة" (الأميري والعموش، 2020، ص529). ويعرّف الأمن الوطني

إجرائياً في هذه الدراسة بأنه الجهود التي تبذلها الشرطة المجتمعية الكويتية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وأفراده من أجل حماية المواطنين وأرواحهم وممتلكاتهم من أية أضرار، والعمل على الحد من الجرائم في المجتمع.

- **الشرطة المجتمعية:**"مؤسسة تقوم على تعزيزالتعاون بين أفراد المجتمع ووكالة إنفاذ القانونلحفظ الأمن بمكوناته المختلفة،وفقاً لمبدأ العمل الشرطي الاستباقي بدلاً من العمل الشرطي التفاعلي، وذلك عبر تحقيق اللامركزية في صلاحيات أجهزة الأمن من أجل الإدارة الفعالة للجريمة من خلال الشراكة المتكاملة مع مختلف شرائح المجتمع ومؤسساته" (Gbenemene&Adishi, 2017, p.47). وتعرّف الشرطة المجتمعية إجرائياً في هذه الدراسة بأنها مؤسسة شرطية اجتماعية تقوم على التعاون مع أفراد المجتمع ومؤسساته للحفاظ على الأمن في مناطق المجتمع، ومواجهة مسببات الجريمة وتداعياتها، وتحفيز المواطنين على الإبلاغ عن الجرائم قبل وبعد وقوعها، وذلك من خلال تعزيز الشراكة الاستراتيجية المتكاملة بين كل من الأجهزة الأمنية وأفراد المجتمع.

الدراسات السابقة

أجرى الخبيزي (2020) دراسة هدفت إلى وضع رؤية مستقبلية لتطوير الشرطة المجتمعية في دولة الكويت من خلال دراسة واقع عمل إدارة الشرطة المجتمعية، وتكونت عينة الدراسة من (25) فرداً من الضباط العاملين في الإدارة. أظهرت نتائج الدراسة بأن تطوير عمل الشرطة المجتمعية لا يتم إلا من خلال غرس هذه الثقافة من خلال المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام والاتصال بين أفراد المجتمع من أجل التفاعل مع الشرطة المجتمعية، كما أظهرت النتائج بأن البعد الإنساني للشرطة المجتمعية هو ما يعزز من إمكانية تعاون المجتمع المحلي معها، وبالتالي تحسين أدائها، كذلك أظهرت النتائج بأن التكامل بين الشرطة المجتمعية ومختلف أطياف المجتمع المدني هو ما يجعل من هذه الشراكة عاملاً حاسماً في تعزيز الأمن المجتمعي.

كذلك قام كلارك (Clarke, 2020) بدراسة هدفت إلى بيان دور المؤسسات العسكرية والأمنية في أثناء جائحة كورونا، وتكامل أدوراها مع المؤسسات المدنية في الدولة، وتم تطبيق الدراسة على المجتمعات الأوروبية التي عانت من تبعات جائحة كورونا. أظهرت نتائج الدراسة بأن الأدوار والمهام والوظائف التي تقوم بها قوات الأمن والقوات شبه العسكرية في الأزمات تتنوع بشكل عام، وربما ازداد هذا الدور في ضوء جائحة كورونا تحديداً، وهو ما يضع أمام صناع القرار اعتبارات سياسية متنوعة يجب التفكير فيها عندما يتخذون قرارات بتقاسم المسؤولية ومشاركتها بين المؤسسات المدنية وغير المدنية، إذ تمتلك المؤسسات غير المدنية مجموعة من القدرات، والعديد منها فريد من نوعه، والتي يمكن أن تحدث فرقاً حاسماً في قدرة الدولة على النجاة من مثل هذه الأزمات، وهو ما يوضح أهمية تشارك المسؤولية بين المؤسسات المدنية وغير المدنية في الدول.

أما دراسة هولمز (Holmes, 2017) فقد هدف إلى بيان دور الشرطة المجتمعية في منع التطرف العنيف الوقاية من التطرف العنيف وحماية حقوق أفراد المجتمع، وتم تطبيق الدراسة المسحية على المجتمع الأمريكي في العاصمة واشنطن. أظهرت نتائج الدراسة بأن التعاون بين الشرطة المجتمعية ومؤسسات المجتمع المدني وأفراده ساهمت في انخفاض نسب الجرائم العنيفة إلى أكثر من النصف خلال عقد من الزمان، كما أكدت النتائج على أن تفعيل دور الشرطة

المجتمعية ساهم في زيادة مستوى حماية حقوق الأفراد وحرياتهم في المجتمع المحلي، وذلك على عكس الاعتقاد السائد بأن الشرطة المجتمعية قد تنتهك حقوق الأفراد، وهذا ما شجع مختلف مؤسسات المجتمع المدني وأفراده على زيادة مستوى التعاون مع الشرطة المجتمعية.

في حين قام الأطرش(2016) بدراسة هدفت إلى تحديد دور الشرطة المجتمعية فيالوقاية من الجريمة في المجتمع الفلسطيني من خلال استطلاع آراء رجال الشرطة والمواطنينفي الضفة الغربية بدولة فلسطين، وتكونت عينة الدراسة من (55) فرداً من الشرطة والمواطنين. أظهرت النتائج بأن التشاركية الكاملة بين الشرطة المجتمعية وأفراد المجتمع المدني هي العامل الأهم في نجاح عمل هذه الإدارة وتحقيقها لأهدافها في منع الجرائم وتعزيز الأمن.

نظرية تشارك المسؤولية

ساهمت الاتجاهات المعاصرة في رواج مبدأ تشارك المسؤولية، كما ساهمت عدد من المتغيرات في بلورة نظرية تشارك المسؤولية. وظهر التطبيق العملي لهذه النظرية في تشكل أدوار غير تقليدية تنتج عن مشاركة المسؤوليات بين المؤسسات المدنية وغير المدنية، وتحديداً في حالات الطوارئ والظروف الاستثنائية، مثل الأدوار الإغاثية، والأدوار الأمنية غير التقليدية. ودعت نظرية تشارك المسؤولية إلى تشارك المهام والواجبات بين المؤسسات الأمنية والعسكرية من جهة، والمؤسسات المدنية في الدولة من جهة أخرى، وفقاً لما يحدده الدستور من صلاحيات ومهام يجب تقاسمها، دون حدوث تداخلات في الصلاحيات، أو محاولة سيطرة جهة على أخرى. ونادى هذا الاتجاه بالتوسع في مهام المؤسسات المدنية وغير المدنية من أجل مصلحة الأمن العام والنظام في الدولة (Bland, 1999).

ترتكز نظرية تشارك المسؤولية بحسب "بلاند" على معيار أساسي ذكره "هنتنغتون" عند حديثه عن العلاقة بين قوات الأمن والسلطة المدنية، وهو مفهوم الاحترافية "Professionalism" (Huntington, 1957). إلا أن "بلاند" طور المفهوم ليتناسب مع فكرته الأساسية بأن النخب الأمنية مهما كانت تملك من مفاتيح القوة للتدخل في الأمور، إلا أن تدخلها مع المؤسسات المدنية في الدولة سيخضع دائماً لحسابات مصالحهم المؤسسية التي تفرض عليها لعب دور يتسم بالتدخل المحسوب لصالح دعم الحكومة أو الحزب المدني دون النظر إلى النتائج الآنية. هنا تتجلى ملامح فكرة تشاركالمسؤولية المتعلقة بدعم استراتيجية الدفاع الوطني والحفاظ على الأمن العام والنظام، والتي تتسم بشكل أساسي بتقديم مختلف الموارد المدنية وغير المدنية في الدولة ضمن تشاركية قانونية تهدف إلى المحافظة على الأمن العام في الدولة، وتحرك مختلف المؤسسات جنباً إلى جنب للعمل على تعزيز موارد بعضها البعض لحماية الأمن الوطني (الهاجري، 2023).

دعائم نظرية تقاسم المسؤولية، وهي المبادئ الأساسية (Principles)، ثم المعايير (Norms) وهي التي تتحكم في تحديد الواجب، والقواعد (Rules)وهي التي ترسم المباح والمحظور من الأفعال التي يقوم بها أو يحجم عنها الفاعلين داخل النظام، تحدد تلك الدعائم الثلاث مدى قوة أو ضعف أي نظام، فعندما تكون غير متجانسة أو في حالة تعارض عند التطبيق يصبح النظام ضعيفاً والعكس صحيح. كما أن التغيير في القواعد والإجراءات المحددة للأفعال المباحة والمحظورة للنظام تعتبر بمثابة تغيير داخل النظام. أما التغيير في المعتقدات الأساسية والمعايير يعتبر تغيير للنظام ذاته، فالنظرية

ترى أن الفاعلين داخل النظام يكونون في حالة انسجام وتعاون نابع من إحساس بالواجب القائم على عناصر كونت ثقافة ووعياً بضرورة وجود النظام لمنع حالة الفوضى في حالة عدم وجوده، وبالتالي خسارة كل الأطراف، فيتحدد مجال نشاط كل طرف سواءً مدني أو أمني بما يضمن تحقيق الهدف ويبتعد قليلاً عن النظرة الضيقة التي لا ترى سوى حسابات المصالح الضيقة لكل طرف (Bland, 1999).

ويرى "بلاند" أن النتائج المتعلقة تحديداً بالتعاون الكامل بين المؤسسات المدنية وغير المدنية هي معيار تقييم نجاح عملية تعزيز الأمن في المجتمعات، إلا أن "بلاند" اشترط عدم تداخل الصلاحيات بين هذه المؤسسات لضمان نجاح تحقيق الأهداف المنشودة. وهنا يبرز جانب آخر من النظرية يتعلق بعدم سلطة جهة على أخرى، أي أن المؤسسات الأمنية لا تمتلك سلطة على المؤسسة المدنية، والعكس صحيح (تشابمان، 2015).

البعد الآخر لنظرية تقاسم المسؤولية يحمل طابعاً عسكرياً أكثر من كونه أمنياً، إذ تشير النظرية إلى تعاون مؤسسات المجتمع المدني وأفراده مع المؤسسات العسكرية أثناء الأزمات والطوارئ في الدولة، ولكن في إطار إشراف المؤسسات المدنية على الأجهزة العسكرية لضمان عدم تداخل الصلاحيات أو مخالفة الدستور، وكذلك ضمان عدم نشوء حالة من التنافسية بين الطرفين، وإنما وجود عمل متكامل من التعاون المشترك بين الطرفين، ولعل الأنظمة الديمقراطية هي التي تنشأ فيها عملية التكامل بشكل أكثر نضوجاً ودون أي تداخل للصلاحيات نظراً لما يحكمه الدستور من ضوابط في هذه الحالة، وهذا التعاون والتكامل والتنسيق بين مؤسسات الدولة المختلفة في إطار تقاسم المسؤولية هو ما يساهم في تحقيق الأهداف المشتركة للجميع، كما يمنع الازدواجية في العمل وبالتالي يؤدي إلى نتائج إيجابية ملموسة، بالإضافة إلى أن هذا التعاون والتنسيق يعمل على تقليل التكاليف من خلال الاستفادة من الإمكانات المتوفرة لدى الجانبين (ترياس وريفيو، 2020).

يعتبر التوجه المدني أساس نظرية تقاسم المسؤولية، والكشف عن طرق هذا التوجيه وكيفية حدوثه تكشف عن ماهية العلاقة بين مؤسسات الدولة المختلفة، المدنية، والأمنية، والعسكرية على حد سواء. فالسلطة المدنية يمكنها القيام بهذا الدور عبر وضع نظام يوضح دور المؤسسات الأمنية بدقة بناءً على المعايير والمعتقدات الأساسية والقواعد التي تدخل في أساس عملية صنع القرار وتوضح كيفية مشاركة المسؤولية بين مختلف الأطراف، وتضع منظومة عقوبات وخسائر تلحق بالطرف الذي لا يلتزم بهذا الأمر. فمجال إشراف السلطة المدنية يكون فيما يتعلق بسياسات الأهداف والاستراتيجيات الوطنية، وتحديد مخصصات مواجهة الأزمات، وتعزيز الأمن الوطني، مع احتفاظ كل مؤسسة في الدولة بصلاحياتها الدستورية(الهاجري، 2023).

على الرغم مما سبق، هناك مخاوف عديدة من تداخل صلاحيات المؤسسات في الدولة في حالة تقاسم المسؤولية، الأمر الذي من شأنه أحياناً المساس بحقوق الأفراد وحرياتهم، وهذا يتطلب بدوره من المسؤولين والمختصين إدارة عملية المسؤولية المشتركة بعناية وحرص، والتوجيه نحو التكامل في إطار الدستور والقانون، وهو ما يتطلب لتحقيقه وجود إشراف مدني تنحصر وظيفته في تجنب نشوء حالة من المنافسة بين مؤسسات الدولة المختلفة.

الشرطة المجتمعية والتعاون بين أجهزة الأمن والمجتمع المدني

تعتبر العلاقة بين المجتمع المدني ومؤسسات الدولة الرسمية المختلفة علاقة شراكة مجتمعية متكاملة، ترتكز على أسس خلق شراكة كاملة لتحقيق الأهداف والسياسات العامة للدولة، وحفظ الأمن على مختلف المستويات، وأثبتت عديد من التجارب الدولية في إطار الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة الأمنية وجود حالة من الاستقرار المجتمعي الناتج عن هذا التعاون، إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال قيام الأجهزة الأمنية بحفظ الأمن دون وجود دور مكمل وفاعل للجهات المدنية والأفراد في الدولة.

وفي توضيح لمفهوم الشراكة المتكاملة بين المجتمع والأجهزة الأمنية في حفظ الأمن، فقد أورد (Kappeler et al., 2020, p.11) بأن هذا المفهوم تم التعبير عنه في أدبيات علم الاجتماع بما يعرف الشرطة المجتمعية، وهي: "مشاركة المجتمع للشرطة في مكافحة الجريمة بكافة صورها والوقاية منها، وفي شعور المواطنين بالأمن، وفي حل المشكلات الاجتماعية التي يمكن أن تسبب خللاً أمنياً".

الشراكة المتكاملة بين أجهزة الأمن والمجتمع المدني هو ما يضمن الفاعلية المطلوبة لحفظ الأمن، إذ إن تواجد أفراد الأمن في مختلف المناطق بصورة مستمرة، إضافة لخدمتهم لفترات طويلة نسبياً في أماكن معينة، يجعلهم أكثر ارتباطاً بأفراد المجتمع ومؤسساته، وأكثر قرباً من المجتمع الذي يعملون فيه وهو ما يحفز المكوّن المدني على التعاون مع رجال الأمن على اعتبارهم أصبحوا جزءاً من هذا المجتمع. وجود هذه الحالة من التقارب الاجتماعي بين أفراد الأمن والمجتمع المدني يعزز من فرص الحد من انتشار الجرائم، وتعزيز مستوى كفاءة أجهزة الأمن في أداء مهام أعمالها، فهذه الشراكة هي ما يمكّن أجهزة الأمن من تحسين أدائها من خلال ما يقوم به أفراد المجتمع من مشاركة لأجهزة الأمن في الإبلاغ عن أي ظواهر مشبوهة أو جرائم محتملة، كما إن الشراكة مع مؤسسات المجتمع بمختلف المهن والأنشطة تنشئ حالة من التكامل في العمل الأمني، إذ يمكن الاستفادة من المعارف والمهارات والخبرات الموجودة لدى المجتمع في تعزيز كفاءة العمل الأمني (الخبيزي، 2020، ص18–19).

في هذا الصدد، يرى تالكوت بارسونز"Talcott Parsons" أحد أهم رواد النظرية البنائية الوظيفية، أن العلاقةبين البناء والوظيفة علاقة تفاعلية وتكاملية، إذ من غير الممكن الفصل بينهما،ومن غير الممكن تصور وجود بناء بدون وظائف اجتماعية، ولا وظائف من دونبناء اجتماعي، وعليه تفترض النظرية تكامل أجزاء البناء الاجتماعي الواحد وتبادل عناصره، إذ يتكون المجتمع من مجموعة من الأجزاء المرتبطة بعضها ببعض، والتي ترتبط بدورها بالمجتمع، ومن خلال تلك العلاقات والوظائف يساهم كل جزء في استقرار المجتمع من موقعه، ولا تعني حالة الاعتماد المتبادل أن هناك اختلاط للأدوار الوظيفية لتلك الأنساق، وإنما هو تكامل لهذه الأدوار. كذلك الحال فيما يتعلق بالارتباط والتكامل بين أجهزة الأمن ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد، فهي أجزاء مستقلة إلا أنها مترابطة، ولها من الأنساق العضوية التي تتكامل فيها بينها، كما لها عديد من المستلزمات الوظيفية، وهذه الأجزاء أو الكيانات مؤهلة للدخول في شراكة عضوية للدفاع عن الوضع القائم وإدامته، باسم المصلحة العامة والمنفعة المشتركة (الصياد، 2023).

الشرطة المجتمعية في الكويت

تم إنشاء إدارة الشرطة المجتمعية في دولة الكويت بموجب القرار الوزاري رقم 2008/2411 بشأن الهيكل والدليل التنظيمي لوزارة الداخلية وتعديلاته، وتعتبر بذلك من أوائل الدول العربية التي أنشأت مثل هذه الإدارة بعد كل من السودان وليبيا والأردن، وبموجب القرار المذكور تضم إدارة الشرطة المجتمعية كلاً من:

- قسم البحث والدعم الاجتماعي
- قسم الزيارات والأنشطة الاجتماعية
- قسم الدراسة والتحليل والإحصاء
- قسم الخدمات المساندة

وبموجب القرار الوزاري رقم 2411، فقد تم تحديد الأهداف وراء إنشاء إدارة الشرطة المجتمعية في كل مما يلي:

- تقليل الجرائم ودراسة أسبابها
- حل الكثير من المشكلات قبل أن تصل إلىالوضع الرسمي الذي يتطلب تدخلاً قضائياً
- إصلاح ذات البين بين الخصوم ضمن الأسرة الواحدة، بعيداً عن المحاكم
- تقديم الرعاية والدعم النفسي والاجتماعي لضحايا العنف والجريمة، خاصة منالنساء والأطفال وكبار السن في مختل القضايا
- العمل على حماية الفئات الضعيفة في المجتمع من الإساءة والتسلط والعنف والاستغلال
- تنظيم الرعاية اللاحقة لخريجي المؤسسات الإصلاحية والعقابية
- المشاركة في حماية الكيانات الأسرية، والتعرف على الجرائم التي تقع فيمحيطها ولا تبلغ مراكز الشرطة بها.

ويتضح من القرار السابق الخاص بتحدي أهداف الشرطة المجتمعية بأنه قد حصر هذه الأهداف ضمن عمل شبه اجتماعي، ولم يتم التوسع في مضمون أهداف الشرطة المجتمعية لتكون من أولى أهدافها التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني والأفراد كأساس لعمل هذا الجهاز.

كما حدد القرار الوزاري رقم 2008/2411 حدود اختصاصات إدارة الشرطة المجتمعية على النحو الآتي:

- تنمية وتعميم مفاهيم الشرطة المجتمعية لدى العاملين في جهاز الشرطة وأفراد المجتمع المدني
- تدعيم العمل الاجتماعي في جهاز الشرطة شكلاً ومضموناً وتفعيل الدورالوقائي من الجريمة، وإشراك المجتمع في هذه المسؤولية وكسر الحاجز النفسي لدى أفراد المجتمع والقضاء على مسببات الخوف من رجل الشرطة
- تعميم أسلوب الإصلاح وإعادة التأهيل الاجتماعي والإدماج الاجتماعي فيالتعامل مع الحالات السلوكية المنحرفة والجنائية

- متابعة وتوثيق الانتهاكات والتجاوزات في استخدام السلطة ضد الأشخاص من قبل جهاز الشرطة، والعمل على تقديم المشورة لحماية حقوق الإنسان
- الإشراف على متابعة ضحايا الجريمة وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم وحل المشكلات الفردية والصراعات والخلافات الأسرية ومابين الجيران بأساليب الوفاق الاجتماعي
- تطوير آليات تكوين أصدقاء الشرطة والعمل التطوعي في جهاز الشرطة كأحد وسائل تقوية علاقة الشرطة بالمجتمع، والعمل على تفعيل دورالمؤسسات الاجتماعية والتربوية في الدولة لمعالجة المشاكل الاجتماعية
- الإشراف على التنسيق مع الجهات الخدمية والخيرية في الدولة لتقديمالمساعدة المادية والطبية والمعنوية للأفراد المحتاجين والمتعرضين لأزمات عارضة، والعمل على تعميم وتثبيت القيم الإيجابية في المجتمع ومحاربة العادات الضارة والخاطئة بالتنسيق مع المؤسسات الاجتماعية والتربوية والدينية

يتضح من هذه الاختصاصات التي حددها القرار الوزاري السابق بأن حدود الاختصاصات يقوم على الجانب الاجتماعي الصرف، دون تحديد الآلية التي يمكن من خلالها جعل المجتمع أفراداً ومؤسسات شركاء فعليين في مكافحة الجريمة وتعزيز الأمن في الدولة، وهذا هو الفكر الذي تقوم عليه الشرطة المجتمعية في المقام الأول، وما يرتبط بها في نظرية تشارك المسؤولية التي تعتبر أن أجهزة الأمن والمجتمع شركاء فعليين في تعزيز الأمن.

تعتبر نظرية تشارك المسؤولية أساساً للتكامل بين مكونات الدولة الواحدة لحفظ الأمن، والأطراف الرئيسة لهذه المكونات هم أجهزة الأمن، والمجتمع، والأفراد، وبالتالي فإن ما حدده القرار الوزاري رقم 2008/2411 والخاص بأهداف واختصاصات الشرطة المجتمعية قد أضعف من دور نظرية تشارك المسؤولية، وأصبحت هذه الحدود التي تم إقرارها لأهداف واختصاصات الشرطة المجتمعية أشبه ما يكون بالأدوار والمهام الخاصة بمؤسسات حماية الأسرة، مع أن أساس إنشاء الشرطة المجتمعية في المجتمعات الغربية، ثم انتقالها للمجتمعات العربية، إنما جاء بناءً على فكرة الشراكة المتكاملة بين مكونات المجتمع، وهو ما لم يتحقق بشكله الكامل في القرار الوزاري الذي حدد أهداف واختصاصات الشرطة المجتمعية، على اعتبار أن بناء أساس متين للحد من الجرائم في المجتمع من خلال شراكة فاعلة بين أطراف هذا المجتمع هو السبب الرئيس وراء فكرة الشرطة المجتمعية.من جهة أخرى، أوضح القرار الوزاري رقم 2008/2411 أقسام إدارة الشرطة المجتمعية واختصاصاتها، ويوضح الشكل الآتي هذه التقسيمات:

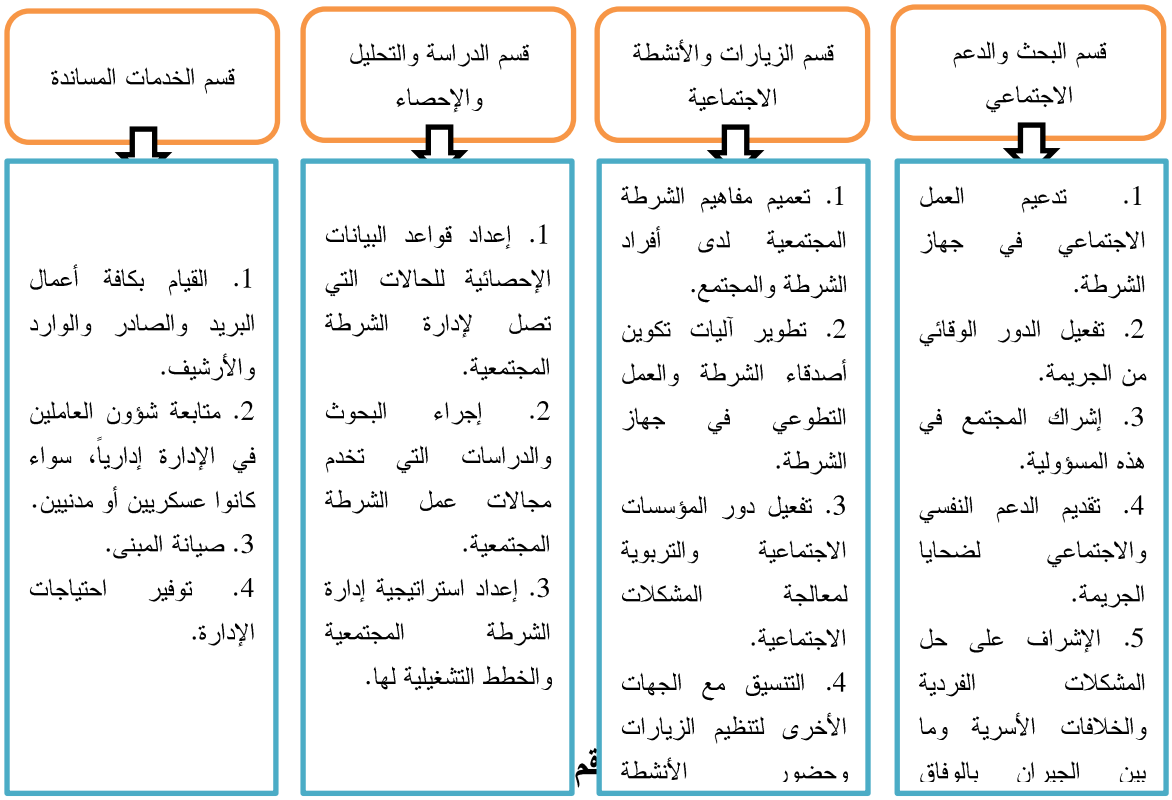

اختصاصات أقسام إدارة الشرطة المجتمعية

* الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى القرار الوزاري رقم 2008/2411 بشأن الهيكل والدليل التنظيمي لوزارة الداخلية وتعديلاته.

يتضح من الشكل السابق أعلاه بأن ما نص عليه القرار من إشراك للمجتمع في مسؤولية الدور الوقائي من الجريمة لم يكن محدداً بإطار قانوني يوضح آليات هذه الشراكة أو حدودها، كما لم يتضمن القرار ما يشير إلى وجود طرق لإنشاء شراكة متكاملة بين أجهزة الأمن ومؤسسات المجتمع وأفراده، وذلك عملاً بما أشارت إليه نظرية تشارك المسؤولية التي ترى في هذه الشراكة تكاملاً مطلقاً يمكن من خلاله تحقيق الأمن المنشود.

التنظيم القانوني الخاص بضمان حقوق الأفراد وحرياتهم

تعتبر الشراكة المجتمعية من صور التعاون والتنسيق بين مجموعة أفراد أو مؤسسات تهدف إلى تعزيز قدرات الأجهزة الرسمية على حفظ الأمن، إذ تعود فكرة الشراكة بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات المدنية والمواطنين إلى سنة 1891 ميلادية، إذ نصت بعض المواد في القانون البريطاني على دور الأفراد والمؤسسات المدنية في المساهمة في الحفاظ على الأمن، وتوفير الدعم اللازم لأجهزة الأمن من أجل إتمام مهام أعمالها على أكمل وجه، ونظمت هذه القوانين إطار الشراكة المتكاملة بين أجهزة الأمن والمؤسسات المدنية والأفراد في إطار قانوني يجعل هذه الشراكة أكثر إنتاجية وفاعلية، وبعدها انطلقت الفكرة إلى مختلف أنحاء العالم اعتماداً على دعم العلاقات بين الأمن والمجتمع المدني، الأمر الذي ساهم في علاج كثير من المشكلات الأمنية والاجتماعية التي كانت تواجه الدول، ومكّنت السلطات الإدارية من إيجاد حلول لمشكلات لم يكن حلها ممكناً في إطار أمني صرف (صحيفة النهار، 2022).

حرص الدستور الكويتي الصادر في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1962 على حقوق الأفراد وحرياتهم، وعكست بعض المواد حدود هذه الحرية وصونها من قبل الدستور، إذ أشارت المادة (29) إلى أن "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين"، كذلك أشارت المادة (30) إلى أن "الحرية الشخصية مكفولة". وهذا ما يعكس حرص المشرّع الكويتي منذ إنشاء الدولة ودستورها على حماية حقوق الأفراد وحرياتهم.

كما جاء القانون رقم (67) لسنة 2015 الخاص بإنشاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان استكمالاً للمسيرة الدستورية الخاصة بحماية حقوق الأفراد وحرياتهم، وضمان عدهم تعسف السلطات في استعمال صلاحياتها ضد الأفراد من مواطنين ومقيمين. إلا أن هذا القانون الخاص بإنشاء الديوان الوطني خضع للمراجعة من قبل هيئات ومنظمات وجمعيات حقوقية دولية متعددة، وجدت بعض أوجه القصور في بعض نصول القانون، إذ أشارت المادة (4) إلى أن تعيين أعضاء الديوان يتم من خلال تنسيب مجلس الوزراء، وبموافقة مجلس الأمة، وهذا ما تعتبره المنظمات الحقوقية الدولية خللاً في مدى استقلالية الديوان الوطني لحقوق الإنسان عن السلطة التنفيذية.

من جهة أخرى، واجه القرار الوزاري رقم (2411) لسنة 2008 الخاص بإنشاء إدارة الشرطة المجتمعية، انتقادات عدة من قبل جهات نيابية وناشطين حقوقيين في المجتمع الكويتي، إذ انتقد ناشطون حقوقيون هذه الإدارة باعتبار أن تفعيل عملها على أرض الواقعلا يزال مثار جدل، وحاولت بعض وسائل الإعلام الكويتي تسليط الضوء على هذا الواقع ومدى حاجة مفهوم الشرطة المجتمعية بمعناه الصحيح إلى تفعيل واقعي وترجمة فعلية لعمل هذه الإدارة على أرض الواقع، وإزالة الالتباس حول الأدوار الفعلية لهذه الإدارة، والتخوف من تحولها إلى وسيلة للتجسس على المجتمع وأفراده أو أشبه ما يكون بجهاز الشرطة السرية. كما أشار بعض الخبراء القانونيين إلى أن إنشاء هذه الإدارة جاء مخالفاً للتعليمات الخاصة بصلاحيات الوزرات والهيئات والأجهزة الرسمية في الدولة، إذ إن إدارة الشرطة المجتمعية أصبحت تتعدى على اختصاصات وزارات أخرى كالعدل والبلدية في بعض الأحيان، وبالتالي فإن هناك حاجة لتطبيق نظام الشرطة المجتمعية ضمن تشريع خاص منظم لعمل هذا الجهاز، يوفر غطاء قانوني لارتباطه بجوانب تشريعية واختصاصات متداخلة مع وزارات أخرى، ومن ثم لابد من تشريع تقره السلطة التشريعية للفصل بين الاختصاصات الوزارية وفق ما يقتضيه الدستور، تفادياً لما قد يثيره من إشكاليات عدة بين وزارات الدولة. كذلك عانى قرار إنشاء إدارة الشرطة المجتمعية من نقص الوعي المجتمعي تجاه هذه الإدارة، من حيث النقص في الجانب التوعوي والفكري،الأمر الذي يقلل من فرص نجاح الشرطة المجتمعيةفي الحد من الجرائم. ناهيك عن الانتقادات التي واجهتها إدارة الشرطة المجتمعية من قبل بعض النواب في مجلس الأمة الذين أشاروا إلى تحول الفكرة إلى ما يشبه شرطة سرية، وذلك في ضوء غياب وجود دور محدد ووظائف بعينها لهذه الإدارة، بالإضافة إلى احتمالية استخدام الشرطة المجتمعية في الإساءة

لبعض أطراف المجتمع أحياناً إذا ما تم إساءة استعمال الصلاحيات القانونية لهذه الإدارة في بعض الحالات (عبد الودود، 2024).

الخلاصة

تعزيز الأمن الوطني بمختلف مكوناته في الدولة لا يتم إلا من خلال شراكة فعلية متكاملة، ومنظمة قانونياً بما يسمح بمزيد من المرونة ودون تداخل للصلاحيات، وحتى يتسنى تحقيق هذه المعادلة لا بد من تبني نظرية تشارك المسؤولية التي تقوم على مبدأ الشراكة الفعلية الكاملة دون سيادة لطرف على آخر، وفي الوقت نفسه تضمن فاعلية متكاملة لمختلف الأطراف في أداء مهامهم المرتبطة بحفظ الأمن وتعزيزه في المجتمع.

أثبتت تجربة الشرطة المجتمعية بأن فاعلية عمل هذا الجاهز لا تتم بشكلها الكامل إلا من خلال توافر عدد من العناصر التي من شأنها إنجاح هذه التجربة، أولها وجود تنظيم قانوني يحدد صلاحيات واختصاصات هذا الجهاز بشكل مستقل عن غيره من أجهزة الدولة لضمان عدم حدوث تداخل، ووضع الضمانات القانونية اللازمة لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم وعدم التعدي عليها من خلال عمل الشرطة المجتمعية. وثانيها وجود وعي مجتمعي كامل لحقيقة مفهوم الشراكة الكاملة مع أجهزة الأمن لتعزيز الأمن في المجتمع والحفاظ عليه. وثالثها وجود تطبيق فعلي على أرض الواقع للشراكة بين أجهزة الأمن والمجتمع وأفراده في إطار نظرية تشارك المسؤولية حتى تتحقق الفاعلية المنشودة.

إن تقدم المجتمعات وازدهارها ونموها يرتبط ارتباطاً قوياً ومباشراً بتحقيق الأمن ووجود منظومة متكاملة للدفاع عن أمن المجتمع ومقدراته، وحتى يتسنى تحقيق الازدهار المنشود وتقدم المجتمع فإن المسؤولية لا تزال قائمة على المعنيين في هذا الشأن من أجل تطوير تجربة الشرطة المجتمعية في دولة الكويت، وذلك من خلال تطوير الإطار القانوني المنظم لهذا العمل من جهة، وبذل المزيد من الجهود في إطار البحث والدراسة المستفيضة بالتجارب الدولية الناجحة في نطاق تشارك المسؤولية بين أجهزة الأمن ومؤسسات المجتمع المدني وأفراده، وذلك سعياً للوصول إلى المستوى المنشود من الأمن والتقدم والازدهار في الدولة.

النتائج

يمكن القول بأن نظرية تشارك المسؤولية ساهمت في تنسيق جهود تعزيز الأمن في المجتمعات، وذلك من خلال الأسس التي بُنيت عليها هذه النظرية والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتكامل إمكانيات وجهود كل من المؤسسات الأمنية والمؤسسات المدنية وأفراد المجتمع على حد سواء، وهو ما أكدته دراسة الخبيزي (2020) التي أظهرت بأن التكامل بين الشرطة المجتمعية ومختلف أطياف المجتمع المدني هو ما يجعل من هذه الشراكة عاملاً حاسماً في تعزيز الأمن المجتمعي. كذلك اتفقت دراسة هولمز (Holmes, 2017) مع هذه النتيجة إذ أشارت الدراسة إلى أن التعاون بين الشرطة المجتمعية ومؤسسات المجتمع المدني وأفراده ساهمت في انخفاض نسب الجرائم العنيفة إلى أكثر من النصف خلال عقد من الزمان. كذلك اتفقت النتيجة الحالية مع دراسة الأطرش(2016) التي أكدت بأن التشاركية الكاملة بين الشرطة

المجتمعية وأفراد المجتمع المدني هي العامل الأهم في نجاح عمل هذه الإدارة وتحقيقها لأهدافها في منع الجرائم وتعزيز الأمن.

من جهة أخرى، اتضح بأن هناك حدود وضوابط قانونية تحدد طبيعة العلاقة بين المجتمع والأجهزة الأمنية في ضوء نظرية تشارك المسؤولية، إذ أقرت هذه النظرية بأن أساس نجاح العمل المشترك هو الخضوع الكامل للقوانين التي تحدد صلاحيات كل مؤسسة في الدولة، وبالتالي فإن أي تداخل قانوني في هذه الصلاحيات من شأنه إضعاف فاعلية تشارك المسؤولية. واتفقت النتيجة الحالية مع ما ورد في نتائج دراسة كلارك (Clarke, 2020)، إذ أظهرت بأن تكامل الأدوار بين المؤسسات المدنية وغير المدنية لا يحقق أهدافه المنشودة إلا في ظل الحدود القانونية التي أقرتها التشريعات الوطنية لصلاحيات كل من هذه المؤسسات.

إضافة إلى ما سبق، يتضح بأن جهود تعزيز الأمن في الظروف الاستثنائية قد أثمرت من خلال تفعيل دور الشرطة المجتمعية، وهو ما أشارت إليه نظرية تشارك المسؤولية، إذ إن النظرية اعتبرت بأن الظروف الاستثنائية هي العامل المحرك للتشاركية بين المؤسسات المدنية وغير المدنية وأفراد المجتمع، وأشارت النظرية إلى أن الطروف العادية لا تتطلب تعاوناً بين مختلف مؤسسات المجتمع وأطيافه بقدر ما تتطلبه الظروف الاستثنائية على اختلاف أنواعها. اتفقت النتيجة الحالية مع ما توصلت إليه نتائج دراسة كلارك (Clarke, 2020) التي أشارت إلى أن التشاركية بين المؤسسات المدنية وغير المدنية وأفراد المجتمع يعزز من إمكانية مواجهة الظروف الاستثنائية مثل جائحة كورونا، إذ تمتلك المؤسسات غير المدنية مجموعة من القدرات، والعديد منها فريد من نوعه، والتي يمكن أن تحدث فرقاً حاسماً في قدرة الدولة على النجاة من مثل هذه الأزمات، وهو ما يوضح أهمية تشارك المسؤولية بين المؤسسات المدنية وغير المدنية في الدول أثناء الظروف الاستثنائية.

أما فيما يتعلق بالضمانات الدستورية والقانونية التي تحفظ حقوق الأفراد وحرياتهم في ضوء نظرية تشارك المسؤولية، فقد أكدت النظرية على أن قيام تشاركية فاعلية بين مؤسسات المجتمع المدني وأفراد المجتمع من جهة، والمؤسسات الأمنية من جهة أخرى، لا يتم ويحقق أهدافه إلا في ضوء ما تفرضه القيود الدستورية والقانونية الخاصة بحماية حقوق الأفراد وحرياتهم. واتفقت النتيجة الحالية مع ما ورد في نتائج دراسة هولمز (Holmes, 2017) التي أكدت بأن تفعيل دور الشرطة المجتمعية ساهم في زيادة مستوى حماية حقوق الأفراد وحرياتهم في المجتمع المحلي، وذلك على عكس الاعتقاد السائد بأن الشرطة المجتمعية قد تنتهك حقوق الأفراد، وهذا ما شجع مختلف مؤسسات المجتمع المدني وأفراده على زيادة مستوى التعاون مع الشرطة المجتمعية.

التوصيات

بناءً على ما تم عرضه في الدراسة، وما تم الاطلاع عليه من قوانين منظمة لعمل الشرطة المجتمع، وفي ضوء نظرية تشارك المسؤولية، تم صياغة التوصيات الآتية:

- قيام مؤسسات المجتمع المدني وأفراده من شخصيات اجتماعية فاعلية بمدّ جسور التعاون مع الجهات الأمنية المعنية، وذلك للحد من الممارسات السلبية والجرائم في المجتمع.

- نشر التوعية والثقافة الاجتماعية والقانونية الخاصة بتشارك المسؤولية، وذلك قبل البدء في إقرار أي مشروع أمني مجتمعي، وهو ما يتطلب دوراً فاعلاً من وسائل الإعلام لنشر أهداف واختصاصات الشرطة المجتمعية لتسهيل الفكرة على المجتمع.
- تطوير نص القرار الوزاري رقم 2008/2411 بشأن الهيكل والدليل التنظيمي لوزارة الداخلية وتعديلاته، وتضمينه إطاراً قانونياً واضحاً لكل من:

- آليات الشراكة بين أجهزة الأمن ومؤسسات المجتمع وأفراده، وكيفية توظيف هذه الشراكة على أرض الواقع وترجمتها إلى عمل ميداني فعلي للحد من الجرائم وتعزيز الأمن.
- حدود الشراكة بين أجهزة الأمن ومؤسسات المجتمع وأفراده، وضمان عدم حدوث تداخلات في الصلاحيات القانونية بين الأجهزة المختلفة.
- إطار ضمانات حقوق الأفراد وحرياتهم بموجب الشراكة بين أجهزة الأمن ومؤسسات المجتمع وأفراده، وآليات ضمان عدم انتهاك هذه الحقوق والحريات.

- تعديل نص المادة (4) من القانون رقم (67) لسنة 2015 الخاص بإنشاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان، وإعطاء مزيد من الاستقلالية للديوان عن السلطة التنفيذية للدولة، وذلك من خلال تعيين أعضاء الديوان من خلال ترشيح أعضاء مجلس الأمة لأفراد مستقلين في المجتمع.
- إجراء مزيد من الدراسات والأبحاث حول الشراكة بين أجهزة الأمن ومؤسسات المجتمع المدني وأفراده، وذلك في ضوء نظرية تشارك المسؤولية.

Abstract

The role of the Kuwaiti community police in enhancing national security in the light of a theory that shares responsibility

By Khaled Yaqoub Yousef Al-Ammar

The aim of the study: The study aimed to explain the role of the Kuwaiti community police in enhancing national security in light of a theory that shares responsibility. Study methodology: The study followed the descriptive analytical approach, as it is the most appropriate approach to the nature of the current research and its goals. Study hypothesis: A theory shares responsibility that enhances the role of the Kuwaiti community in protecting national security.

The results of the study: A theory that shares responsibility that would enhance the realistic role of the security services in protecting national security, through the role of the community police in its correct and legal form, and based on the principle of complete actual partnership without sovereignty to one party on another, and at the same time ensuring an integrated effectiveness of different parties In performing their duties related to preserving and strengthening security in society. The effectiveness of the community police should take place within a legal framework organized for this work, the existence of a complete community awareness of the truth of the concept of full partnership with the security services to enhance security in society, and the existence of an actual application on the ground of the partnership between the security services and society and its members within the framework of a theory that shares responsibility until the effectiveness is achieved The desired. The Kuwaiti experience in the framework of the community police still needs further development and modification,

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

- الدستور الكويتي الصادر في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1962.
- القانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامةلمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.
- القانون رقم (67) لسنة 2015 في شأن إنشاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان.
- القرار الوزاري رقم (2411) لسنة 2008 في شأن الهيكل والدليل التنظيمي لوزارة الداخلية وتعديلاته.

ثانياً: المراجع

أ. المراجع العربية:

- الأطرش، حسن (2016). **دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة: دراسة مقارنة بين وجهة نظر رجال الشرطة والمواطنين في الضفة الغربية بدولة فلسطين**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.
- الأميري، خالد، والعموش، أحمد، (2020)، الأمن الوطني: المفهوم، الأبعاد والنظريات، **مجلة الآداب**، 133، 529–548.

- تریاس، أنجیلو، وریفیو، أوراسیا. (2020). **تدخل الجیوش لمواجهة كورونا: المزایا والمخاطر**، مركز مالكوم كیر–كارنیغي للشرق الأوسط، بیروت، لبنان.
- تشابمان، بیرت. (2015). **العقیدة العسكریة: الدلیل المرجعي**، ترجمة طلعت الشایب، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
- الخبیزي، بدر، (2020)، رؤیة مستقبلیة لتطویر الشرطة المجتمعیة في دولة الكویت: دراسة میدانیة مطبقة على فریق العمل بإدارة الشرطة المجتمعیة، **مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعیة**، 32، 1–51.
- الرماني، زید. (2003). **اقتصاد السلم والحرب**، مكتبة الرشد للنشر والتوزیع، الریاض.
- الصیاد، أمینة، (2023)، الشراكة بین الدولة والمجتمع المدني وتحقیق الأمن الاجتماعي: جائحة كورونا أنموذجاً، **مجلة كلیة الآداب جامعة الفیوم**، 15(1)، 1217–1318.
- عبد الودود، رضا. (2024). **الشرطة المجتمعیة بالكویت تطور مؤسسي للعمل التطوعي**، شوهد بتاریخ 2024/7/22، في: bit.ly/3zRVaQ6.
- عبیدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وعبد الحق، كاید. (2017). **البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأسالیبه**، ط 18، دار الفكر للنشر والتوزیع، عمان.
- صحیفة النهار. (2022). **دور أفراد المجتمع المدني ومؤسساته لتعزیز مفهوم الشراكة الاجتماعیة**، شوهد بتاریخ 2024/7/18، في: bit.ly/3WvLWC1.
- الهاجري، سعد. (2023). **تطور المؤسسة العسكریة القطریة من الأدوار التقلیدیة إلى أدوار غیر تقلیدیة**، رسالة ماجستیر غیر منشورة، أكادیمیة جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعیة، الدوحة.

ب. المراجع الأجنبية:

- Bland, D. (1999). **A Unified Theory of Civil Military Relations**, *Armed Forces & Society*, 26(1), 7-25.
- Clarke, J. (2020). **Pandemics and Armed Forces: Which Roles Are Appropriate?***Connections*, 19(2), 77-88.
- Gbenemene, K., &Adishi, E. (2017). **Community Policing in Nigeria: Challenges and Prospects**, *International Journal of Social Sciences and Management Research*, 3(3), 47-53.
- Gibson, M. (2019). **Shared Responsibility: Civil-Military Relations in the Humanitarian Space**, *Canadian Military Journal*, 19(3), 62-67.
- Holmes, M., Anderlini, S., Fransen, R., & Allam, R. (2017). **Preventing Violent Extremism, Protecting Rights and Community Policing**, International Civil Society Action Network, Washington DC.
- Kappeler, V., Gaines, L., & Schaefer, B. (2020). **Community Policing: A Contemporary Perspective**, 8th edition, Routledge Publishing, New York.